اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٨٠	١٤٨٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

إختلاف المعالجات المحاسبية في المصارف الأهلية العراقية حساب التخصيصات

محمد صالح الشماع

عندما تنتهي السنة المالية للمصارف في نهاية يوم ٣١ كانون الأول من كل سنة، يباشر مجلس إدارة المصرف بوضع حساباتها الختامية (المكونات الرئيسية للبيانات المالية) تنفيذاً للبند (ثالثاً) من المادة (١١٧) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل ليتولى مراقب الحسابات المعين بموجب المادة (١٣٣) من قانون الشركات أعلاه والمادة (٤٦) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ تدقيقها وإبداء الرأي فيها وفقاً لأدلة التدقيق الدولية ومعايير المحاسبة الدولية.

ورد في مقدمة معايير المحاسبة الدولية (إطار إعداد وعرض البيانات المالية) ان من الخصائص النوعية للبيانات المالية ان تكون لها (القابلية للمقارنة) حيث يجب ان يتمكن مستخدمو البيانات (وهم عادة: المالكون والمساهمون والمستثمرون والموظفون والمقرضون والموردون والدائنون والعملاء (الزبائن) والحكومات والجمهور) من إجراء مقارنة للبيانات المالية للمشروع على مرور الزمن، كما يكون بإمكانهم مقارنة البيانات المالية للمشاريع المختلفة (وعلى الخصوص المتماثلة او المتشابهة في الإنتاج او الإداء) من اجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية ونتائج أعمالها.

وقد خلصت مقدمة (معايير المحاسبة الدولية) في النتيجة الى ان تطبيق واتباع معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له اثر كبير مع مرور الوقت في تحسين نوعية وجودة البيانات المالية وجعلها اكثر قابلية للمقارنة ومن ثم الارتقاء بمصداقية تلك البيانات وتعميق الفائدة المتحققة منها على المستوى الدولي.

كما اشترطت معايير المحاسبة الدولية في الأساس على ان يتوفر في البيانات المالية لاية مؤسسة او مشروع شرطان اساسيان، احدهما ان تكون المعلومات التي توفرها البيانات المالية قابلة للمقارنة، كي تحوز المؤشرات المشتقة منها على قبول عام يمكن من استخدامها اساساً لتقييم أداء الشركات والوقوف على مركزها المالي وإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية، لهذا أسست اللجنة الدولية التي أصدرت منذ عام ١٩٧٣ ولا تزال تصدر (معايير المحاسبة الدولية) التي أوجب كل من قانون الشركات وقانون المصارف المشار إليهما اتباعها في إعداد الحسابات الختامية.

المعالجة المحاسبية لحسابي (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) و (مخصص هبوط قيمة الاستثمارات المالية) لعام ٢٠٠٤

تعتمد جميع المصارف الاهلية العراقية في سياستها المحاسبية على تطبيق أحكام النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين، ولما كان هذا النظام موحداً فينبغي ان تتم المعالجات المحاسبية من قبل جميع المصارف بصيغة واحدة، لكني اكتشفت خلاف ذلك، وعلى الخصوص في حسابي (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) و (مخصص هبوط قيمة الاستثمارات المالية) المتفرعين من حساب (التخصيصات)، ان معظم المصارف الاهلية لم تلتزم بالنظام المذكور في السنوات الماضية، ولغرض تشخيص المخالفات التي حصلت في الحسابين المذكورين في حسابات عام ٢٠٠٤، نعرض الجدول الآتي الذي اقتصرت الخلافات الظاهرة فيه على معالجة حساب (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) لعدم استخدام المصارف المقارنة، عدا مصرف واحد، الحساب الثاني في العام ٢٠٠٤:

الملاحظات

أولا:- حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

١-ثلاثة مصارف فقط من اصل ثمانية عشر مصرفاً شملتها المقارنة أجرت القيد الحسابي الصحيح لحصة العام ٢٠٠٤ من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هي (الأوسط) و (بابل) و (الوركاء).

٢-أما المصارف الاخرى البالغ عددها خمسة عشر مصرفا، فقد اتبعت معالجات محاسبية مختلفة كما يأتي:-

أ-أربعة مصارف قيدت المبلغ المخصص مصروفاً على الحساب الصحيح (المصروفات التحويلية)، ولكنها لم تقيده في الحساب الدائن (التخصيصات) وانما نزلته او طرحته من رصيد احد الحسابين المدينين (الائتمان النقدي) او (المدينون)، وهي (الاستثمار) و (الأهلي) و (سومر) والسلام.

ب-أربعة من المصارف الاحد عشر الاخرى نجهل طريقة معالجتها وهي (الائتمان) الذي لم يفصح عما فعل، فهو لم يعزز بياناته المالية بكشوفات تحليلية خلافاً لتعليمات النظام المحاسبي للشركات والقاعدة المحاسبية رقم (١٠)، و (الاسلامي) و (الاقتصاد) اللذان لم يلجأ اي منهما الى وضع تخصيص للديون للسنة ٢٠٠٤ لكفاية الرصيد السابق، و(الاتحاد الصناعي) الذي لم يتعامل أصلاً مع حساب مخصص الديون، ولم تقيد المصارف السبعة المتبقية المخصص في الحساب الصحيح، فـ(البصرة) استبدله بحساب (مصروفات العمليات المصرفية) و (البركة) بحسابي (الائتمان النقدي) و (المدينون) و كل من (بغداد) و (التجاري) و (الخليج) و (الشمال) و (الموصل) لم يعترف ان مخصص الديون هو من المصروفات اصلاً فنزل مبلغه من الارباح المتحققة (الفائض القابل للتوزيع) فظهرت أرباحه الاجمالية بأكبر من حقيقتها قياساً بأرباح المصارف الملتزمة.

ثانياً:- حساب مخصص هبوط قيمة الاستثمارات المالية:

لم يكشف الجدول مخالفات معالجة المصارف المدرجة فيه للحساب أعلاه التي كانت معظمها تمارسها في السنوات السابقة، فجميعها لم تقم بأجراء القيد اللازم في نهاية ٢٠٠٤ لعدم حاجتها إليه سوى (الوركاء) الذي عالجه بالشكل الصحيح، مع التحفظ بشأن (الائتمان) كما اسلفنا، ومع ذلك فقد اظهر الجدول ان (الإسلامي) استخدم حساب (الاستثمارات) بدلاً من الحساب الصحيح (التخصيصات).

ثالثاً:- النتيجة

لم تعتمد مجالس إدارة شركات المصارف الاهلية العراقية المبحوثة والبالغ عددها ثمانية عشر مصرفاً في وضع حساباتها الختامية لعام ٢٠٠٤ على النظام المحاسبي الموحد، على الاقل في موضوع (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) فيما عدا المصارف التالية.

أ-مصرف الشرق الاوسط العراقي للأستثمار.

ب-مصرف بابل.

ج-مصرف الوركاء للاستثمار.

ت	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها			مخصص هبوط قيمة الاستثمارات المالية	
	اسم المصرف	النقد المدين	الحساب الدائن	النقد المدين	الحساب الدائن
1	مصرف بغداد	الفائض القابل للتوزيع	الائتمان النقدي	-	-
2	المصرف التجاري العراقي	الفائض القابل للتوزيع	التخصيصات	-	التخصيصات
3	المصرف العراقي الاسلامي	-	الائتمان النقدي	-	الاستثمارات
4	مصرف الشرق الاوسط	المصروفات التحويلية	التخصيصات	-	التخصيصات
5	مصرف الاستثمار العراقي	المصروفات التحويلية	المدينون	-	-
6	مصرف البصرة الأهلي	مصروفات العمليات المصرفية	الائتمان النقدي	-	-
7	المصرف الأهلي العراقي	المصروفات التحويلية	المدينون	-	-
8	مصرف الائتمان العراقي	غير ملزم	التخصيصات	غ.م	غ.م
9	مصرف دار السلام	المصروفات التحويلية	المدينون	-	-
10	مصرف سومر	المصروفات التحويلية	التخصيصات	-	-
11	مصرف الوركاء للاستثمار	المصروفات التحويلية	التخصيصات	مصروفات العمليات المصرفية	التخصيصات
12	مصرف الاقتصاد	-	التخصيصات	-	-
13	مصرف سومر التجاري	المصروفات التحويلية	الائتمان النقدي	-	-
14	مصرف الخليج التجاري	الفائض القابل للتوزيع	التخصيصات	-	التخصيصات
15	مصرف الموصل	الفائض القابل للتوزيع	التخصيصات	-	التخصيصات
16	مصرف البركة للاستثمار	الاعمال سنوي+تعديل	الائتمان النقدي	-	الاستثمارات
17	مصرف السلام	الفائض القابل للتوزيع	التخصيصات	-	-
18	مصرف الاتحاد الصناعي	-	-	-	-
	قيد حسب نظام	المصروفات التحويلية	التخصيصات	مصروفات العمليات المصرفية	التخصيصات

التعليقات

أ-حصلت هذه المخالفات او الاختلافات وأمثالها والخروج عن تطبيقات (النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين) بسبب اجتهادات مراقبي حسابات المصارف، ومهما تكن هذه الاجتهادات مبررة او منطقية او مقبولة، فليس لها ان تخرق القانون او تخالف النظام الذي يجب ان يحترم ويطبق، فلا اجتهاد في مورد النص.

ب-ورد في النظام المحاسبي الموحد للمصارف ان حساب (التخصيصات) هو احد حسابات جانب المطلوبات في الميزانية العامة، ولكن تجاهلته المصارف المخالفة، كما جاء فيه ان حساب (ديون مشطوبة) المتفرع من حساب (المصروفات التحويلية) يشمل المبالغ المرصدة سنوياً كتخصيص لقاء الديون المشكوك في تحصيلها، لكن بعض المصارف عمدت الى تنزيلها من الأرباح الاجمالية (الفائض القابل للتوزيع) سعياً وراء تضخيم هذه الارباح بدون وجه حق، في حين ان المبالغ المخصصة لتلافي الديون المتعثرة هي عبء على الدخل وليس توزيعاً له، فينبغي ان تضاف الى المصروفات اي انها تنزل من الارباح قبل توزيعها لابعده.

ج-من غريب الاجتهادات او التصرفات ما فعله مصرف الاقتصاد الذي استخدم حساب (التخصيصات) حسب الاصول، ولكنه اظهره في ميزانيته العامة لسنة ٢٠٠٤ باسم (مخصص ديون مشكوك في تحصيلها) برقم (٢١) بدلاً من (٢٢) قد يكون السبب مطبعياً اغفل تصحيحه، وضعه مع حسابي راس المال والاحتياطيات ضمن مصادر التمويل طويل الأجل، في حين اعتبر غيره من مصادر التمويل قصيرة الاجل، فأيهما الصحيح؟ وكيف تصح المقارنات؟ ومن المفارقات اختلاف المعالجة بين حسابات مصارف يتولى تدقيقها مراقب الحسابات نفسه.

د-ان هذه المخالفات وامثالها، ان لم تكن ضمن اختصاص قسم الرقابة الداخلية في المصرف فهي بالتأكيد من مسؤولية لجنة مراجعة الحسابات التي اختارت الهيئة العامة لشركة المصرف اعضاءها من بين اعضاء مجلس الادارة وعينت رئيساً لها بموجب المادة (٢٤) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ التي حددت اعمالها وواجباتها ومنها رصد امتثال المصرف للقوانين والانظمة النافذة، كما ان الابلاغ عن هذه المخالفات وامثالها هو من مهام (مسؤول الامتثال) او (الموظف التنفيذي للمصرف) الذي على مجلس ادارة كل مصرف تعيينه او اختياره تنفيذاً للمادة (١٨) من قانون المصارف اعلاه والذي لم يزل لا وجود له في مصارفنا على الرغم من مرور مايزيد على السنتين على صدور قانون المصارف لاول مرة.

هـ -قد تكون الاختلافات والمخالفات المعروضة هنا ذات نتائج محدودة او قليلة الاهمية، لكن بيت القصيد او العبرة بالمبدأ، ان تحدث مخالفات غيرها او انه حدثت فعلاً ولم نعرفها او لم تظهر في البيانات المالية المنشورة، لها تغيير مؤثر على المركز المالي للمصرف او نتائج اعماله، وانصح اي مسؤول او مكلف بمهمة ان يبتعد عن مواطن الشبهات وان لايلجا الى المخالفات لتحقيق اغراض يراها افضل او انفع.

و-ان فقدان الوحدة المحاسبية يربك توحيد حسابات المصارف الذي يقوم به البنك المركزي العراقي ويفسد المقارنات بين البيانات المالية للمصارف ويؤدي الى ظهور نتائج غير صحيحة او غير حقيقية فتصبح الاستنتاجات المستخلصة منها مخالفة للواقع او مضللة، وبالتالي تكون التوصيات او القرارات او الاجراءات المتخذة بموجبها غير موفقة او غير صائبة.

ز-قد يدفع حدوث هذه المخالفات وامثالها البنك المركزي العراقي الى اجراء تقييم لمستوى اداء المحاسبين القانونيين من مراقبي حسابات المصارف الذين ينبغي ان يكونوا مقبولين واعتماد من يراهم مناسبين منهم ووضع قائمة باسمائهم يستبعد منها من لم يلتزم باتباع النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين وتكون تعيينات الهيئات العامة لشركات المصارف لمراقبي حسابات مصارفها مقتصرة على من اسمه في القائمة المعتمدة من البنك المركزي العراقي.

ح-لابد من الاجتهادات المعقولة الجادة والرصينة والمقبولة، فمن الضروري ادخال معايير محاسبية جديدة او مطورة وتحديث الاساليب القديمة المتبعة او تبديلها ان وجدت سياسات محاسبية اكثر ملاءمة وموثوقية، ولكن ينبغي ان يحصل الاجماع على اي تجديد او تعديل من قبل ذوي العلاقة فيطبق من قبلهم جميعا او يلزمون باتباعه، فلا يحدث خلل في المقارنات او تصبح مضللة او قليلة الفائدة، والاشارة في حالة الضرورة الى المخالفة او الاجتهاد في التقرير السنوي لمجلس الادارة ضمن فقرة (السياسة المحاسبية) او في تقرير مراقب الحسابات.

ط-من الانفع اجراء تعديلات على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين والقاعدة المحاسبية رقم (١٠) الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق تلائم او تلبي احتياجات المصارف الاهلية وما هو مطلوب منها، فالنظام الحالي وضع أصلا لاغراض المصارف الحكومية، والانجع اعادة النظر في النظام المحاسبي الموحد الحالي للمصارف في ضوء التجارب السابقة وتطبيقات المصارف العربية في هذا المجال، والاهم من كل هذا وجود جهة فعالة مكلفة للرقابة تحرص على قيام المصارف بتطبيق النظام، اذ لا جدوى من اية رقابة ما لم تكن مؤهلة وصارمة.

في الهم الاقتصادي

نهبط بعد قليل في مطار النجف الدولي

حسام الساموك

يؤكد اكثر من مصدر، ان الجهود تتواصل على قدم وساق في مدينة النجف الاشرف لافتتاح مطار النجف الدولي، كأحد ابرز منجز يتحقق على مدى عقد من الزمن في العراق.

وافتتاح مطار دولي في النجف لابد ان يحمل اكثر من معنى، بل يفتح اكثر من افق، في زمن تعد شبكات المواصلات اول مؤشرات النهوض الاقتصادي وما يلحقه عادة من تطور تقني واثراء عصري وانجاز فكري وتواصل حضاري وانتشار عمراني وازدهار معيشي الى اخر القائمة.

ولابد ان يوفر مثل هذا الحدث رفداً اكيداً للمحافظة ومايحيطها من حواضر مازالت تحلم بما يضعها في حلبة التعاطي مع مستجدات العصر، ولاشك في ان مطاراً دولياً لايمكن ان يقتصر فقط على تعزيز قناة السياحة الدينية المنتظرة وما يمكن ان تحققه من مكتسبات اقتصادية واضحة، لكنه سيضع النجف وما يلفها من المدن والمحافظات التي تحيطها محطة غنية لكل مفردات التبادل في التجارة والزراعة والصناعة فضلاً عن التواصل الثقافي والتقني والانساني عموماً، بل ان الطموحات التي طالما عبر عنها ابناء المدينة ومايحيط بها في تبني المشروعات الحرفية والصناعية والفنية المختلفة، لابد ان تجد نفسها اكثر تطلعا بفعل خدمات التواصل التي يوفرها المطار الدولي لانجاز مشاريع اكثر طموحاً وتلبية لمتطلبات الحياة الجديدة ومنتجات بيئتها ومعطيات واقعها.

في زمن تعد شبكات المواصلات اول مؤشرات النهوض الاقتصادي وما يلحقه عادة من تطور تقني واثراء عصري وانجاز فكري وتواصل حضاري وانتشار عمراني وازدهار معيشي الى اخر القائمة.

لقد كانت مشاريع المواصلات العصرية محفزاً لبناء اكبر المدن الصناعية والمحطات الاقتصادية الفاعلة في العالم، وبذلك فان مدينة محملة بطموحات العطاء كالنجف وما عرف عنها من ساحة خصبة لصناعات وورش انتاجية فتية وما ترفدها المدن المحيطة بها من خبرة ابنائها وتجارب مبدعيها ومنجزات بيئاتها، كل ذلك كفيل بوضع المدينة وتجاربها الطموحة وجهاً لوجه امام نهضة اقتصادية عزوم تستعيد فيها تاريخها الزاهر وارادتها الفاعلة وتطلعات قطاعاتها المبدعة في شتى الميادين.

ومع تواتر انباء قرب اعلان افتتاح مطار النجف الدولي حيث تشير معلومات موثقة انها لاتستغرق الا اسابيع قلائل، تتهيأ فعاليات اقتصادية مختلفة في المدينة لاستقبال اكثر من حشد متخصص في ميادين الانتاج والابداع المختلفة سعياً وراء استثمار حدث افتتاح المطار ومتطلبات وضع النجف كمحطة فاعلة في مسيرة البناء والتطور والنهوض الحضاري... ولاشك في ان الكثيرين منا سيظل متلهفاً لسماع الطيار وهو يخاطب ركاب الطائرة عبر المذياع الداخلي: سنهبط بعد قليل في مطار النجف الدولي!

وجهة نظر

الخصخصة والبطالة

جلال حسن

يبقى مفهوم الخصخصة يدور حول اتجاهات توسيع الملكية الخاصة عن طريق قيام الدولة بتصفية القطاع العام كلياً او جزئياً من خلال طرح أسهم البيع، وذلك بزيادة نسبة القطاع الخاص، والتخلص من بعض القطاعات العامة، بمعنى التخلص من القطاع الاشتراكي، لذلك تعددت المفاهيم التي تحاول ان تجد معنى واسعاً لتعريف الخصخصة منها من يعرفها: بأنها سياسة تحويل الملكية العامة (الدولة) الى ملكية خاصة (للأفراد او الشركات) ضمن ضوابط وقوانين الدولة، ومنها يؤكد على زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الانشطة والفعاليات التي تسيطر عليها الحكومة، وبما انها ظاهرة جديدة فقد دارت حولها كثير من المناقشات والدراسات والاراء وحثت المنظمات الدولية في مختلف العالم وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في وضع برامج تبدا بمسوحات كاملة للموارد البشرية والاقتصادية والمشاريع العامة ومشاكل التصنيف مع وضع الاسس لتقييم نوعية المشاريع المراد بيعها وتحديد جدولة البيع والشراء بسقف زمني وغيرها من الدراسات.

لكن الامر الذي يفترض ان تحسب نتائجه هو مستقبل الايدي العاملة وتحديداً موظفي الدولة، وما مصيرهم بعد تحويل الشركات التي يعملون فيها ومن ثم تحويلها الى شركات مساهمة؟، هنا يبدو الامر في غاية الخطورة، لان الادارات الجديدة ستعمل على الترشيد وتقليص عدد الموظفين، وتقليل تضخم الاجهزة الادارية بما يكفل انتاجية بأقل تكلفة، وهذا يعني تسريح عدد كبير من الموظفين العاملين في الدولة، ورميهم على رصيف البطالة والمصير المجهول، إذن ستظهر مشكلة اجتماعية معقدة تحت لافتة تطوير الاقتصاد للبلد، فهل تجد الدولة الحلول الجذرية لما يتعرضها من معوقات في هذا الموضوع الخطير؟ لان المشكلة تتجدد عند كل اجراء جديد وبيع كل مرفق خصوصاً المرافق الخدمية، بل كيف تواجه شكاوى الموظفين من الذين يملكون خدمة تقاعدية اكثر من خمسة وعشرين عاماً، وكيف تعالج معاناتهم مع التعيينات الجديدة؟، وبالتالي تفاقم المشاكل الاجتماعية التي ستطفو من جديد، واذا كانت الخصخصة هي تطوير الاداء الاقتصادي للمرافق الخدمية، لكنها لم تكن لتوفير الوظائف بل العكس، لذا فأن الامر يحتاج إلى دراسات موضوعية جادة ونافعة من المعنيين والمتخصصين الاقتصاديين لتفادي المشاكل الجانبية، وبالاخص مشكلة البطالة وما يتمخض عنها من نتائج خطيرة.